UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
- 4 MAY 1994
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

E

التوزيع: عـــام
E/ESCWA/17/5/Add.4
١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصـــل: بالعربيـــة

الأمم المتحـدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّـــان

البند ٦(ب) '٤' من جدول الاعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن نشاطات اللجنة

متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة في دورتها السادسة عشرة:
القرار ١٨٢ (د-١٦) بشأن عقد التعمير والتأهيل لغربي آسيا (١٩٩٤-٢٠٠٣)

تقرير عن
إمكانية انشاء صندوق للاعمار والتنمية في منطقة الاسكوا

94-0169

١- اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها السادسة عشرة التي انعقدت في عمّان (المملكة الاردنية الهاشمية) خلال الفترة من ٣٠ آب/اغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ القرار ١٨٢ (د-١٦) الذي اعلنت بموجبه الفترة ١٩٩٤-٢٠٠٣ عقداً للتعمير والتأهيل في غربي آسيا. وطلبت اللجنة في الفقرة ٣ من منطوق القرار ذاته عقد اجتماع بالتنسيق مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية لتقييم واستعراض التقدم المحرز في هذا المجال ووضع سياسات مناسبة لتكثيف الجهود في مجال تعمير وتنمية المناطق المتضررة في غربي آسيا. كما طلبت في الفقرة ٧ من القرار المذكور من الأمين التنفيذي أن يُعِدّ ويقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريراً عن إمكانية إنشاء صندوق للإعمار والتنمية في المنطقة.

٢- وقد استطلعت الأمانة التنفيذية للاسكوا رأي الدول الأعضاء حول أفضل السبل لتنفيذ الفقرة الثالثة من منطوق القرار ١٨٢(د-١٦)، فارتأى عدد من حكومات الدول الأعضاء أنه قد لا يكون من المناسب في الوقت الحالي عقد اجتماع خاص بالإعمار والتنمية في المنطقة. كما أن عدداً من المؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية التي تُعنى بالاعمار، تعتبر في وضع أفضل من ناحية الموارد والامكانات لمساعدة الدول المتضررة من الحروب والنزاعات السياسية والكوارث الطبيعية في عملية الاعمار والتنمية. ونتيجة لذلك صرفت الأمانة التنفيذية النظر عن عقد الاجتماع. أما بشأن الفقرة السابعة من القرار التي تطلب الى الأمين التنفيذي أن يُعِد ويقدم الى اللجنة في دورتها السابعة عشرة تقريرا عن إمكانية انشاء صندوق للاعمار والتنمية في المنطقة، فقد حرصت الأمانة التنفيذية للاسكوا على إجراء اتصالات ومشاورات مع بعض الجهات المعنية بتمويل مشاريع التنمية في المنطقة لاستطلاع موقفها من إنشاء صندوق جديد للإعمار والتنمية في المنطقة.

٣- وفي ضوء تلك المشاورات وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة في المنطقة، ترى الأمانة التنفيذية للاسكوا أن تمويل مشاريع الاعمار والتنمية خاصة في بلدان المنطقة التي تضررت أكثر من غيرها من الحروب والأزمات يتطلب موارد مالية هائلة، وتوفير تلك الموارد يتأثر بالعوامل التالية:

(أ) انحسار العائدات النفطية والفوائض المالية لدى البلدان الرئيسة المصدرة للنفط في منطقة الاسكوا التي يتوقع ان تكون المساهم الرئيس في رأس مال صندوق الاعمار والتنمية؛

(ب) العجز في موازين المدفوعات والميزانيات الحكومية في معظم بلدان المنطقة؛

(ج) ارتفاع المديونية الخارجية لبلدان المنطقة المصدرة للنفط على نحو غير معهود ولجوء تلك البلدان الى الاقتراض من الاسواق المالية الدولية؛

(و) القيام بجذب وخلق وسطاء ماليين وعلى الأخص من القطاع الخاص يكونون قادرين على استقطاب رؤوس الاموال أو القروض أو الائتمان. على أن يكون الهدف النهائي ايجاد شبكة من الهيئات المالية التي تغطي منطقة الاسكوا. وفي نفس الوقت سيعمل الصندوق على دعم وتطوير سوق مالي في المنطقة باعتبار ذلك أمرا ضروريا لتحديث البنية المالية الاساسية، مبتدئا بتشجيع إصدار وترويج السندات الحكومية أو أذونات الخزينة التي تصدرها البنوك المركزية في بلدان المنطقة، وذلك على مستوى المنطقة وخارجها، كما يشجع انشاء الشركات المساهمة الاقليمية بحيث يتطور حجم التعامل في الاسواق المالية على مستوى المنطقة ككل؛

(ز) القيام بدور في عدد من المجالات عن طريق قيامه بعمل «المقاول العام» (الذي يتبعه مقاولون من الباطن)، كما انه سيلعب دور المنسق بين الخبراء والمستشارين او يشارك في الحوارات مع الادارات العليا عند تنفيذ التوصيات الخاصة باختيار المشروعات او التعاقد بشأنها او تنفيذها، دون أن يكون له دور مباشر في التنفيذ النهائي؛

(ح) تطوير الموارد البشرية تعليما وتدريبا وتحديثا من خلال البرامج التي يعدها أو يشارك في اعدادها وتنفيذها مع الجهات المختصة والمعنية بتقوية البنية التنظيمية والادارية والفنية.

٥- وفي ضوء ما تقدم، يلاحظ أن الأنشطة التي يمكن أن يقدمها صندوق الاعمار والتنمية تشمل مجالات اكثر وأوسع من مجالات عمل صناديق التنمية القائمة، منها المساعدة في وضع استراتيجيات كلية بعيدة المدى بجانب الاهتمام باقتصاديات المشروعات، والتحفيز والترشيد والتعاون والتنسيق.

٦- وبهذا الصدد، فإن الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بعد تعديل اتفاقية تأسيسه يمكنه - إذا ارتأت ذلك الدول الأعضاء في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - القيام بعمليات الاعمار، اضافة الى عملياته الحالية، وقد تكون هذه الامكانية أكثر قابلية للتحقيق من إمكانية إنشاء صندوق جديد. ويشمل التعديل المطلوب إعادة النظر في مكونات رأسمال الصندوق بحيث تتوقف على نوعية التمويل المزمع القيام به. فرأسمال البنك الدولي للانشاء والتعمير مثلا قائم على الاقتراض للاقراض. وتكليف الصندوق العربي لا يتطلب بالضرورة زيادة كبيرة في رأس المال، بل يستلزم ضمان البلدان الاعضاء لعمليات اقتراض الصندوق، مما يمكّن الصندوق من ولوج الاسواق المالية العربية والدولية لتوفير المصادر المالية الضرورية للاعمار والتنمية.